

شريكك قبض قبلك

من المؤسف انه لم تكن هناك ردة فعل حازمة وموضوعية بأجل مجلس الأمة من التشهير غير المبرر الذي مارسه النائب فيصل المسلم في جلسة الاربعاء الماضي. ومؤسف الا تكون هناك ردود فعل نيابية او شعبية او رسمية من قبل بنوكنا ومؤسساتنا المصرفية التي اخذت دور المتفرج، على انتهاك احد اهم مقومات وجودها وهو السرية المصرفية.

بغض النظر اصلا عن كون الشيك موضوع «المسرحية» شخصيا ومصروفا من المال الخاص للشيك ناصر المحمد - الذي يحق له التصرف في ماله الخاص منحا وعطايا وبيعا وشراء - بغض النظر عن كونه

امرا خاصا من المحظور باي حال من الاحوال للتخصص عليه - فان انتهاك السرية المصرفية لاي حساب امر مرفوض، وسابقة قد تؤدي الي التشكيك بالنظام المصرفي ان لم تؤد الي دمه. هذه الحقيقة كان من المفروض ان تولد ردة فعل غاضبة واستنكارا عاما من قبل الجميع، مواطنين ليس لهم علاقة بالمال والاقتصاد او رجال اعمال او ساسة، فالكل مهما صغر او قل شأنه يتمتع بقدر من الحرية الشخصية التي تصونها مبادئ السرية المصرفية، والكل لهذا، بهذا القدر او ذاك، تضمر وقد يتضرر او بالأحرى «يؤكل» كما اكل الشيك ناصر ان تم التغاضي عن هذا الامر الجلل.

بقلم: عبد اللطيف الدعيج

الذي يتهمه او بالأحرى يتهم الشيخ ناصر بمنحه المائتي الف دينار مذبذبا، فلماذا يغفر السيد المسلم لزميله عضو كتل التنمية والاصلاح او يتغاضى عن فعلته؟! في النهاية، ومثل ما اشرفنا فان الشيخ ناصر حر في ماله، ومنحه، علنا او سرا، مالا لاي كان حق من حقوقه الشخصية، وقبل ان يشغل النائب المسلم نفسه والناس بقضية الشيك، كان عليه ان يثبت اول انها «رشوة» او جريمة - مع ان القانون يجرم الناخب ولا يجرم النائب - وليست تعاملنا عاديا او تجاريا كما هو بين كل الناس، او كما هي بين زميله وحبيبه وليد الطبطبائي والشيخ ناصر.

الكثر غرابة من هذا كله ان التكسب السياسي اصبح سيد الموقف، والهدف والمنتهى لكل من يتعاطى السياسة او يتعرض للشأن العام. اصبحت القيم والاخلاق وحتى المبادئ العرفية او حتى المقتنزة مثل سرية التعاملات البنكية وسيلة رخيصة يتاجر بها كل «حاف، وطوفة هيبطة» يخطاها الصغار قبل الكبار، العاجزون مثل القنطرين. كما ان المؤسف حقا ان يتماذى النائب المسلم ويسترخض كل شيء في سبيل تعزيز مواقفهم من دون رادع من ضمير او كايح من عرف، وهو الذي يشترك في تحالف سياسي معن مع النائب وليد الطبطبائي الذي «قبض» باعترافة شيكا بخمسين الفا من الشيخ ناصر. ان كان النائب

كلام الناس

الحاجة لوربة وغيرها

أعلنت اللجنة التأسيسية لبنك وربة أنها خصصت ٦٨٤ سهما من أسهم البنك لكل مواطن! وحيث ان نسبة لا بأس بها من المواطنين لم يقوموا بالتقدم للاكتتاب في البنك، فمن المتوقع تماما وجود فائض كبير من الأسهم غير المكتتب بها، ولكن هذا ليس موضوع مقالنا.

تخصيص مبلغ مائة مليون دينار من المال العام لتأسيس بنك لا يحتاج له السوق المحلي فكرة لم تكن اقتصادية منذ اليوم الاول، على الرغم من النوايا الطيبة والخيرة الكاملة وراء هذا المشروع. فمن استهذفتهم فكرة التملك في اسهم البنك سيكونون اول من سيبيع اسهمه بأرخص الأثمان، من دون انتظار تحسن سعر السهم مستقبلا، وسيلتقط الشريطينة والهوامير هذه الاسهم بشكل تدريجي لينتهي مصير البنك خلال سنوات قليلة بيد عدد قليل من المستثمرين الذين لم يكن المشروع يستهدف انراهم او زيادة فرائهم في المقام الاول.

فكرة «التعاونية في ملكية البنك» كانت تتطلب التمهيد لها اعلاميا بشكل افضل، من خلال حث المواطنين على ضرورة ابداء الرغبة في المساهمة في البنك من جهة، وحثهم على الاحتفاظ بأسهمهم وعدم التصرف بها بأثمان بخسة لا تتجاوز السبعين دينارا للمسهم الواحد والتي يمكن ان تضع من خلال شراء هاتف نقال من نوع عادي. كما كانت الفكرة تقتضي اصدار تشريع يمنع المواطنين من بيع اسهمهم في هذا المصرف قبل ه سنوات من التأسيس، بحيث ننمي لدى هؤلاء شعور وفكرة تمكك الاسهم من جهة، ونعطي السهم فرصة اكبر لكي يتحسن سعره ويصبح مجديا لرب عائلة مكونة من اربعة او خمسة افراد من خلال تحقيق مبلغ لا بأس به كعائد.

ومن جهة اخرى، نجد ان سلبيات محددة صاحبت وستصاحب تأسيس وإدارة هذا البنك، وذلك بسبب غياب مالك او ملاك رئيسيين فيه، وهي اول تجربة مصرفية من نوعها، فموظفو الحكومة هم الذين سيتولون غالبا امر ادارته في السنوات الثلاث الاولى، على الاقل. وسيكون للتدخلات النيابية والقوى المنتفذة الدور الاكبر في تعيين مجلس ادارته وادارته العليا، وسوف لن تكون هناك حتما فرصة لي، او لغيري من اصحاب الخبرات المصرفية والمالية الطويلة التي تقارب نصف قرن، في تولي اي منصب في هذا المصرف، على افتراض ان لنا اصلا رغبة في ذلك، وبالتالي فمن المتوقع ان يدار البنك، وقبل ان يستولي عليه «علبة القوم» في مرحلة لاحقة، بطريقة حكومية بيروقراطية كأي ادارة في وزارة مختلفة، كما سيكون للمتأسسين حصة كبيرة في وظائفه العليا بسبب طبيعته المالية، وكان من تأسلم أكثر دراية بالصناعة المصرفية من غيره.

كم كان جميلا، واكثر نفعا، لو كان المبلغ الذي صرف على رأسمال هذا البنك، وكذلك المبلغ الذي صرفه سمو الشيخ سالم العلي، قبل فترة والذي كان حدود ١٠٠ مليون دينار، قد صرف على تأسيس صندوق استثماري يصرف من ريعه على تنمية المجتمع والاهتمام بالمهارات الدراسية وتشجيع الاختراعات وتجميع شوارع المدن الخارجية وانشاء حضانات نموذجية.. وعشرات المشاريع الخيرية الأخرى التي لا تلتفت لها جمعياتنا الخيرية، ولا بقية مؤسسات الدولة التي تتخمة بالاموال.

ديمقراطيات

مضابط مجلس الأمة

طرح النائب د. فيصل المسلم على الجلسة الماضية شيكا موقعا من سمو رئيس الحكومة، والمستفيد منه احد النواب السابقين بمبلغ مائتي الف دينار، واعتراف محامي الرئيس بصحته دليل طال انتظاره على التدخل الحكومي في الانتخابات، وللأسف فإن محاولة تصويره بالخطأ من جانب المسلم لا تعدو ان تكون تهربا من اعادة فتح ملف التدخلات الحكومية في الانتخابات.

كتبتنا أكثر من مرة ان مجلس الأمة الحالي ضحية تدخلات الصناديق الحكومية واغلب اقراراته نتاج تلك التدخلات، لكننا لم نتمكن من الحصول على ادلة رغم تلمسنا للنتائج ومعرفةنا الكاملة من دفع ومن قبض. اما اليوم بعدما كشف المسلم عن شيك دفع لاحد النواب السابقين، واعترفت الحكومة بمنحه لذلك النائب بغض النظر ان كان من حساب شخصي أو من المال العام، فاننا امام حدث تاريخي بكل ما تحمله الكلمة في الانتخابات.

سؤال النائب احمد السعدون الشهير حول السيارة التي دخلت البنك المركزي وورد رقمها في ذلك السؤال، وحملت امولا نقدية تردد انها تدخل في الانتخابات، لم ترد عليه الحكومة منذ توجيهه حتى اليوم، تهربا من استحقاق دستوري، واليوم حصلنا على الدليل، بعيدا عن التهرب الحكومي ومحاولات التسويق التي كان من بينها ارسال شحنة «لوري» الى السعدون، زعما انها اجابة لسؤاله.

التريث حتى معرفة مدى صحة الشيك لم يعد ذا جدوى، بعدما اعترفت الحكومة بارتكابها لهذا الفعل المشين، كما ان الكتل البرلمانية والسياسية تتحمل المسؤولية كاملة، وينبغي عليها تحديد موقفها، خصوصا الحركة الدستورية الاسلامية والتجمع الاسلامي السلفي، اللذين ردا خلال الفترة الماضية ان هناك تدخلا حكوميا في الانتخابات، عزز من مواقع خصومهما في الدوائر الانتخابية المختلفة.

كما ان تجرير الحكومة للشيك اشبه ما يكون بعذر ابو نواس الشهير، وينطبق عليه المثل الذي يقول «بيبي يحطها عمها»، فالقول ان الاموال من حساب رئيس الحكومة الخاص، اشبه بعذر وزير الداخلية عندما ترك محمد الجويهل يوزع امواله في ادارة الانتخابات بحجة انها اموال خاصة، واعذار اخرى حول اموال تصرف بالقرب من صناديق الاقتراع بتحويلات محلية وخليجية.

ولاولئك الذين يتحدثون عن قانون السرية المصرفية انكروهم بان احد وزراء الحكومة رفع شيكا في احدى الجلسات، اتهم خلاله أحد النواب بالقبض من الحكومة، ومن شاء فليرجع الي مضابط مجلس الأمة.

قراءة بين السطور

هكذا يكون العمل الوطني على حقيقته

بغض النظر عن الدوافع وعن النوايا، فإن موضوع التخصص وكشف سرية المعلومات الذي حرره القانون يعد كبيرة من الكبائر يعاقب عليها القانون، ولا يمت بأدنى صلة لوظيفة النائب على العموم، ناهيك عن يدعي الاصلاح ويسعى إليه على وجه الخصوص.. بل على العكس تشجيع لاعلى درجات الفساد كونه خيانة أمانة وكشف سر يفترض انه في مأمون ويحرم كشفه امام الناس!

إن كشف الأسرار المغطاة شرعا وفانونا لا يعد منجزا مهنيا ولا عملا بطوليا.. بل على العكس هو كبيرة من الكبائر ينكرها الشرع والقانون وتبترأ منها الضمائر السوية والعقول النيرة!

إن الذي يريد الاصلاح، فباب الاصلاح مفتوح وطريقه سالك لأصحاب العزم والنوايا الصادقة، ولا يحتاج الى تخصص وارتكاب المحاذير التي تتنافى مع تعاليم الدين والقانون والاخلاق... لكن يبدو ان هناك اصورا على ابقاء البلد دوما في دائرة التآزم من خلال الانتقائية!

إن موضوع الشيك الذي لَوَّح به النائب فيصل المسلم رغم عدم مشروعيته وتنافيه مع الأمانة المهنية، وإن كان لشراء موقف وهذا أمر وارد وسهل التصديق للمتابع للسلوك الحكومي على مدى السنوات الماضية، لكنه فعل أفدح من نذب، وهو عمل من الأساس مبني على باطل، وبالتالي لا يصلح ان يكون خطوة باتجاه الاصلاح.. بل على العكس فالسلوك الذي تم من خلاله استخراجه الشيك هو سلوك ينم عن تصيد الأخطاء وهو أسلوب أشبه بتجارة الفرق قضايا البلدا!.. وإلا فلماذا تم اختيار الاصغر والاتفه منها لنضعها في فوهة المدفع؟!.. وأين العيون التي تفتحت باتجاهه هناك سرية المعلومات على قضية من السهل جدا ايجاد تخريجه منطقية لها، وهي انها اموال خاصة والكل حر في امواله يتصرف فيها كيف يشاء.. لماذا لم نتفتح على قضية من العيار الثقيل، كتقرير ثامر، على سبيل المثال؟!.. أم ان إثارة مثل هذه القضايا لها عواقب وخيمة على المستقبل الانتخابي، وبالتالي فإن مواضيع اللوحات الاعلانية والشيك وقبلها المشيشة والخبم الرضمانية، وحجاب النائبات من عدمه، تصعب أهم من موضوع التزوير والتلاعب بالجنسية؟!.

لست من الذين يصنفون الفساد بين ضعيف ومتوسط وخطير، أو من الذين يحقرون القليل منه!.. فالفساد هو في النهاية فساد صغر حجمه أو كبر.. لكنني ضد الانتقائية، كونها تصرف الأنظار عن السبب.. فإذا كانت هناك جدية حقيقية وصادقة لمواجهة الفساد بجميع أنواعه وأشكاله من مخالفة المرور إلى التطاول المستمر على المال العام، إلى افساد النعم من خلال ظاهرة شراء الأصوات التي استشررت في الآونة الأخيرة، إلى محاربة التقسيمات والواجز الاجتماعية إلى الوظيفة العامة التي لم تعد لها قيمة وطنية.. إلى آخره، فإن بداية الطريق واضحة وهناك يوجد السبب لكل هذه النتائج السلبية التي يعيشها البلد اليوم.. اما محاولة تقطيع القضايا وبيعها بالمفرق فليست سوى محاولة للتكسب والبحث عن بطولات!

وإلا فـ«الحلال بين والحرام بين».. ومن يريد الاصلاح فالطريق له سالك ولا يحتاج سوى العزم الاكيد والنوايا الصادقة، فإذا ما توافرت هذه القيم فإن رأس الأفعى الممتثل بفعل الخروج على القانون يصعب من السهل قطعه.. وبهذا يكون العمل الوطني على حقيقته.

عبد الوهاب العوضي

www.wahaby.com



جرة قلم

٣ أيام متحضرة!

بعيداً عن صخب نواب «الحجاب الازلامي»، و«منع تدريس مادة الموسيقى»، و«ضوابط الحفلات الـ١٣»، و«مجازر معرض الكتاب السنوية».. قضيت ٣ أيام متحضرة في قاهرة المعز.. هذه الـ٣ أيام اعادتني الى أيام الصفاء والفكر والتنوير، لم يكدر هذه الأيام لا وجه أصولي متجهم يتوعدا من خلال صورته بالصحف والفصانيات بالويل والثبور وعظائم الأمور. ان لم ننصع الى فكره المغالي واحتكاره للحقيقة المطلقة وكونه وحده ورهطه الفتنة الناجية.. ولا حنجرة زاعقة تتمسك بالدستور «بيد» وندوس على مبادئه «برجل»!

مؤسسة جائزة عبدالعزيز البابطين للابداع الشعري وجهت لي الدعوة مع قلة من أبناء الكويت البررة، قضيناها مع الوفاء لن رحلوا وقادوا هذه المؤسسة في بداياتها، وهما -المرحومان- محمد عبدالمنعم خفاجي وعدنان الشايحي، فتعرفنا على متأثرهما (رحمهما الله) وعرفنا عن ابداعاتهما التي كانت خافية علينا.

قضينا سويعات هنية في ذلك الصرح الحضاري -الذي نفتقده في بلد ضوابط الحفلات ومنع تدريس الموسيقى- وهو دار الاوبرا.. لتتعرف على لابل عربية صادحة بكلام شعري راق، عادة شبير، الحسنة اللبنانية صدحت لنا بأشعار عبدالعزيز البابطين الذي اكتشفنا فيه شاعراً حساساً رقيقاً، كما صدحت بروائع غنائية طربية عربية للأخطل الصغير وأحمد شوقي ورامي وجبران في وجدانيته الخالدة «أعطني الناي وغن».. قصدنا الأزهر ذلك الصرح الحضاري السامق وجامعته لتلتقي طلبة علم أتوا من جميع انحاء العالم (٨٥٠ طالباً وطالبة)، ليتلقوا العلم من مناهله الصافية وبدعم سخى من أصحاب تلك المؤسسة الخيرة، التي رعت هؤلاء الطلبة وكفلت تعليمهم فلجوا بالثناء لأصحابها، أصحاب الأيادي البيضاء، وللكويت التي أتت منها تلك الأيادي، شعرت بخفر لم أشعر به منذ أمد طويل في ظل حياة الجذب الحضاري التي نعيشها، فهذه الكويت التي ننتمي لارضها، يلحج الكل عليها بالثناء لتبنيها فكرة تنويرية حضارية ترفع رؤوسنا التي اجبرنا البعض من ابنائها الشاذين على طأطأتها!

حفل الختام كان شعرياً صافياً يأخذ بالآليات، وكان حفلاً ختامياً موسيقياً بقيادة المايسترو المبدع سليم سحاب في رحاب دار الأوبرا القاهرية، التشتينا فيها ووصلنا الى ذرى السحاب وتنفستنا هواء نقياً غير مشوب لا بزمجرة ولا بكأكا من أساطين الزواجر والنواهي، ولا من سدة الا الدستور وحماة المال العام أصحاب الحناجر النحاسية، الذين هاجموا كل شرفاء هذه الأرض ممن رفعوا رأسها عالياً بين الأمم، أمثال عبدالعزيز البابطين واخوانه وابنائه الكرام.. فيا له من فرق شامع بين من اخجلنا بانتماننا الكويتي، وبين من رفع رؤوسنا لكوننا كويتيين متحضرين! لأن الكويت ليست نطقاً وثروة، الكويت هي العطاء الحضاري المتميز.. شكراً كبيرة لمن دعا وخدم وشارك معنا في هذه التظاهرة الحضارية رفيعة المستوى.. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

تحول العلم إلى غاية مادية!

كان الواحد منا في أشهر العطلة الصيفية الثلاثة في أعوام الستينات -كنوع من المنافسة مع الأقران- يضع مجموعة كتب مختلفة في الدين والأدب والشعر والحب والسياسة، بعضها فوق بعض حتى تصل الى طوله ثم يحكم على نفسه بقراءتها، ويعني هذا انه يسجن نفسه في البيت طيلة النهار وفي الليل تكون المنافسة مع الأقران في المناقشة: ماذا قرأت أنت؟ وأنت ماذا قرأت؟ وهكذا يذهب الليل في ذلك، أي السمر في العلم.

اليوم، ماذا نرى؟ لقد تحول العلم عن غايته المعنوية السامية الى الغاية المادية، والشهادة مهما كانت من اجل الشهرة والبريق الإعلامي وهو ما نراه في الاعلام المتنوع، فلان نال الماجستير أو الدكتوراه وقد وضع صورته مع لجنة المناقشة، وأنا ما شأني به «شكو فيه؟» أو تكون للماديات فقط أي الدراسة للفوز بالوظيفة الحكومية أو غيرها، وفي أي مكان غير التخصص! ومن دون تفعيل أو دور لما درسه وأقنى فيه من العمل سنوات طويلة! لهذا لا نجد في كثير من أهل المناصب العليا والكبرى أدنى ثقافة تميزه عن غيره ممن لم يدرسوا في جامعة أو كلية.

يا سادة، الجامعة أو الشهادات العليا تعطي العلم التخصص المعين ولكن الحياة خارج الشهادة، أي القراءة اليومية والمطالعة في شأن الأولين والأخريين أمر آخر وعلم يحترم من الآخرين «تعلموا قبل ان تسودوا» أي حصل من العلوم ما يجعلك مميذا على أقرانك وعلى الناس من حولك تسُد وتقدر وتحترم وترفع على الأكتاف والرؤوس.

اليوم نحن نقرأ لكُتَاب وعلماء لم يدرسوا في جامعات أو كليات ولكنهم أخذوا العلم من الصغر من المهدي الى اللحد فخلدوا بعد ذلك، وما زلنا نذكرهم ونأخذ بأرائهم وكأنها قيلت اليوم، بل لسنا نحن فقط نأخذ بها ونفعلها في حياتنا، بل الجامعات والمراكز العلمية في العالم التي تقدر شأن العلم والعلماء! فما بلنا صرنا هكذا ناكل وننام ونعيش عائلة على الآخرين؟ لا حراك في أجسامنا! أمكذا صار العمل الجميل غذاء الروح والعقل، محبي الموت، سلعة تشتري لمن يستطيع شراءها من الميسورين أو الواصلين حتى لو كانت بآلاف الدنانير؟! عالم عجيب غريب! والله المستعان.

* * *

* الأوطان:

نجدة الأوطان في أنفسنا

ساعة المحنة دينٌ أيّ دين!

سعود السمكة

ناصر العبدلي

omma@alqabas.com.kw

أحمد الصراف

habibi.ent1@gmail.com

علي أحمد البغلي

Aliabaghi@hotmail.com

محمد بن إبراهيم الشيباني

Shaibani@makhtutat.org